SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

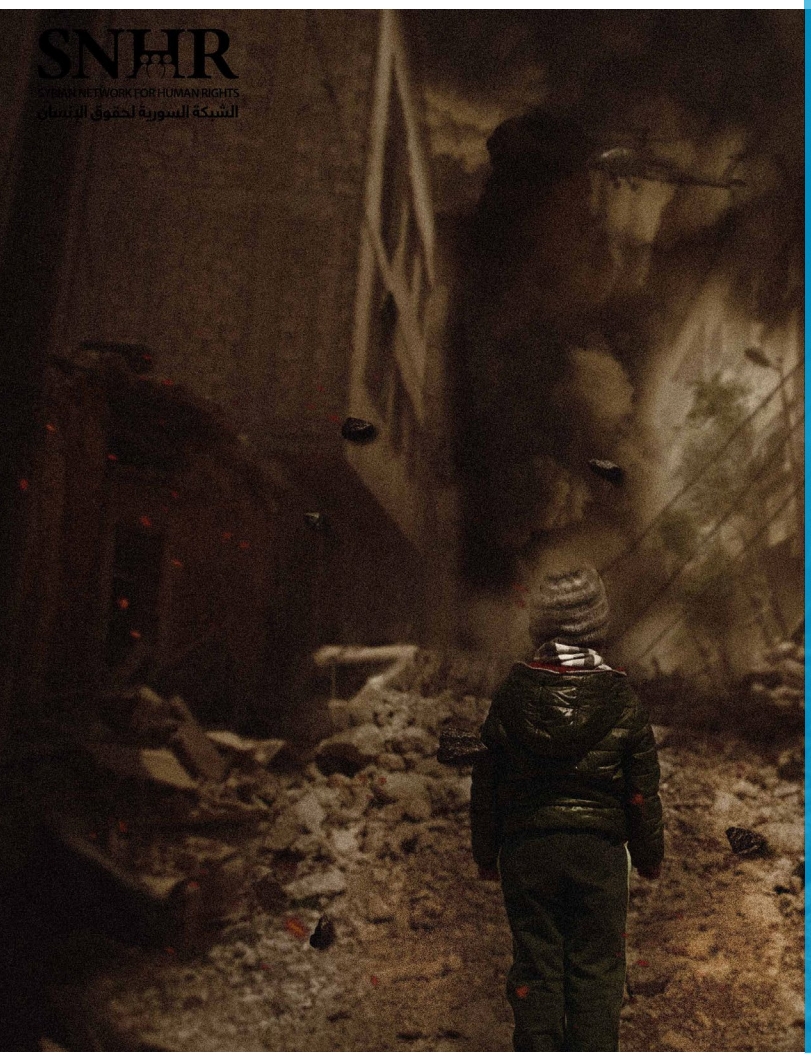

توثيق مقتل 91 مدنيا بينهم 28 طفلا و2 سيدة، و7 ضحايا بسبب التعذيب بينهم 1 طفل في سوريا في آب 2022

النظام السوري مستمر في قتل المواطنين السوريين ودون تسجيلهم متوفين ضمن دوائر السجل المدني

الخميس 1 أيلول 2022

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

M220901

المحتوى:

أولاً: خلفية ومنهجية..... 2

ثانياً: النظام السوري لم يسجل مئات آلاف المواطنين الذين قتلهم منذ آذار 2011 ضمن سجلات الوفيات في السجل المدني 4

ثالثاً: حصيلة الضحايا المدنيين 5

رابعاً: حصيلة الضحايا المدنيين 7

خامساً: حصيلة ضحايا التعذيب والكوادر الطبية والإعلامية والدفاع المدني 10

سادساً: حصيلة أبرز المجازر التي سجَّلناها في تموز 11

سابعاً: أبرز المهام التي تقوم بها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في ملف القتل خارج نطاق القانون 13

ثامناً: الاستنتاجات والتوصيات 15

أولاً: خلفية ومنهجية:

يرصد هذا التَّقرير حصيلة الضحايا الذين وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتلهم على يد أطراف النِّزاع والقوى المسيطرة في سوريا في شهر آب 2022. ويُسلِّط الضوء بشكل خاص على الضحايا، الذين قضوا بسبب التعذيب، والضحايا من الكوادر الطبية، كما يُركِّز على المجازر، التي ارتكبتها أطراف النزاع والقوى المسيطرة، وتمكَّن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيقها، وهنا نُشير إلى أننا نُطلق وصفَ مجزرة على الهجوم الذي تسبَّب في مقتل ما لا يقل عن خمسة أشخاص مسالمين دفعة واحدة، كما يتضمَّن التَّقرير استعراضاً لأبرز الحوادث، وأخيراً فإنَّنا نحتفظ بتفاصيل الحوادث الكاملة في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

تُعتبر عملية تسجيل الضحايا الذين يقتلون في سوريا من أبرز مهام الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ آذار 2011 حتى الآن؛ ذلك أنَّ القتل هو أعظم أنماط الانتهاكات، ولأنَّ الشعب السوري يتأثر بها على النحو الأكبر، ففقدان الأب أو الأم أو الأخ أو الصديق ونحو ذلك يُشكِّل صدمة مرعبة وخسارة لا تعوض، وبشكل خاص بعد أن أصبح نمط القتل واسعاً ومنهجياً من قبل قوات النظام السوري والميليشيات المقاتلة معه بشكل أساسي -الذي يكاد يكون المرتكب الوحيد لعمليات القتل حتى بداية عام -2012، عبر استخدام الدبابات والمدفعية ثم الطيران الحربي وإلقاء البراميل المتفجرة وصواريخ سكود، والأسلحة الكيميائية، والأمر الذي زاد من أهمية وتعقيد عملية توثيق الضحايا الذين يقتلون في سوريا هو دخول أطراف عدة في النِّزاع السوري.

ولا تزال عمليات القتل في سوريا مستمرة لأزيد من 11 عاماً متتالية، منذ اندلاع الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في سوريا في آذار 2011، وبأعداد هي من الأضخم في العالم؛ وهذا يؤكد بشكل صارخ عدم استقرار الأوضاع في سوريا، وأنها ما تزال أحد أخطر البلدان في العالم على حياة المدنيين، كما أنها مكان غير آمن لعودة اللاجئين.

يوزِّع هذا التقرير حصيلة الضحايا بحسب الجهات الفاعلة في النزاع السوري، وهذا يحتاج في بعض الأحيان إلى مزيد من الوقت والتَّحقيق، وخاصة في حال الهجمات المشتركة، كما تواجهنا تحديات إضافية في إسناد مسؤولية الهجوم في بعضٍ من حوادث القصف الأرضي، وبشكل خاص تلك التي يكون مصدر القصف فيها منطقة محاذية لسيطرة طرف آخر من القوى المسيطرة، وتستمر عمليات التحقيق إلى أن نتمكن من تحديد الجهة المسؤولة عن القصف، وفي حال لم نتمكن من إسناد عملية القتل لأحد الطرفين المتصارعين؛ نظراً لقرب المنطقة من خطوط الاشتباكات أو استخدام أسلحة متشابهة أو لأسباب أخرى يتم تصنيف الحادثة ضمن جهات أخرى ريثما نتوصل إلى أدلة كافية لإسناد الانتهاك لأحد الطرفين.
أطراف النزاع التي يوثِّق هذا التقرير ارتكابها عمليات قتل خارج نطاق القانون هي:

1 - أطراف رئيسة:

- قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية)[1] .
- قوات سوريا الديمقراطية

[1] نستخدم مصطلح النظام السوري بشكل عام عوضاً عن مصطلح الحكومة، وذلك لأن طبيعة السلطة في سوريا هي ثوتاليتارية دكتاتورية ترتكز في الحكم على مجموعة محدودة جداً من الأفراد، هم رئيس الجمهورية وقادة الأجهزة الأمنية بشكل رئيس، فيما يلعب الوزراء بمن فيهم رئيس الوزراء ووزير الداخلية دوراً شكلياً ومحدوداً للغاية ويقتصر على تنفيذ ما يرسمه النظام الحاكم بدقة، وليس لهم أي قرار أو دور فاعل، حيث يقتصر دور الحكومة على التبعية والخدمية فقط. فيما كافة الصلاحيات الرئيسة متمركزة بيد رئيس الجمهورية والأجهزة الأمنية، فالحكم في سوريا هو فردي/عائلي ولا توجد هيكلية تطبيقية، وإنما هيكلية واجهة فارغة، فوزير الداخلية يتلقى الأوامر من الأفرع الأمنية التي من المفترض أنها تتبع له، ولا يستطيع وزير العدل أن يستدعي عنصر أمن مدني الرتبة وليس رئيس فرع أمني، الأفرع الأمنية مع الرئيس هي النظام الذي يحكم سوريا.

2 - جهات أخرى.

نحرص في الشبكة السورية لحقوق الإنسان على نسبِ الحوادث إلى المسؤولين عنها، ولكن يستثنى من عملية إسناد المسؤولية التي نقوم بها حالتان هما: الألغام الأرضية المضادة للأفراد، التفجيرات عن بعد بما فيها الهجمات الانتحارية أو الإجبارية، وقد تحدثنا عن ذلك في تقارير مفصلة.

أما في حال الضحايا المجهولي الهوية الذين لم يتم التوصل إلى أسمائهم أو أية معلومة تُشير إلى هويتهم أو صورة أو توثيق مقطع مصور، فإنه يتم الاحتفاظ بالبيانات التي توصلنا إليها عنهم في أرشيف خاص إلى أن يتم الوصول إلى أية معلومة تدل على هويتهم ليتم نقلهم إلى أرشيف الضحايا وأرشفة أسمائهم.

وبحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإننا نستطيع توزيع الضحايا بحسب المحافظة التي قتلوا فيها، وبحسب المحافظة التي ينتمون إليها أيضاً، ويوزِّع هذا التقرير حصيلة الضحايا تبعاً للمكان الذي قتلوا فيه وليس تبعاً للمحافظة التي ينتمون إليها.

يستعرض هذا التقرير حصيلة الضحايا المدنيين فقط، الذين تمكنَّا في الشهر المنصرم من توثيق مقتلهم ولا توثق الشبكة السورية لحقوق الإنسان المقاتلين والمسلحين الذين قضوا خلال النزاع، بعض الضحايا المدنيين قد يكونون قد قتلوا قبل أشهر أو ربما سنوات عدة، كما في بعض حالات الوفيات بسبب التعذيب، لكنَّنا لم نتمكن من توثيق ذلك في وقتها، وبالتالي فإننا ندرجُ تاريخين، التاريخ الذي تمكنَّا فيه من توثيق حادثة القتل، والتاريخ الذي نعتقد أنَّ الحادثة قد وقعت فيه. نرجو الاطلاع على المنهجية المتَّبعة من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا[2].

يعتمد هذا التقرير على عمليات المراقبة المستمرة للحوادث والأخبار من قبل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وعبر شبكة علاقات واسعة مع عشرات المصادر المتنوعة من خلال تراكم علاقات ممتدة منذ بدايات عملنا منذ عام 2011 حتى الآن، وتُتيح الشبكة السورية لحقوق الإنسان نموذجاً خاصاً يمكن ملؤه باسم ومعلومات الضحية ليتابع قسم توثيق الضحايا هذه المعلومات ويتأكد من صحتها ومن ثم إدراجها ضمن قاعدة البيانات.

ونشير إلى أن حصيلة الضحايا المتضمنة في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان تشمل عمليات القتل خارج نطاق القانون من قبل القوى المسيطرة، والتي وقعت كانتهاك لكل من القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني، ولا تشمل حالات الوفيات الطبيعية أو بسبب خلافات بين أفراد المجتمع وأمور أخرى من هذا القبيل.

يحتوي هذا التَّقرير على شهادة حصلنا عليها عبر حديث مباشر مع الشهود، وليست مأخوذة من مصادر مفتوحة، وقد شرحنا للشهود الهدف من المقابلات، وحصلنا على موافقتهم على استخدام المعلومات التي يُقدِّمونها في هذا التَّقرير دونَ أن نُقدِّم أو نعرضَ عليهم أية حوافز، كما حاولت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تجنيبَ الشهود معاناة تذكُّر الانتهاك، وتمَّ منحُ ضمانٍ بعدم كشف هوية كل من أبدى رغبته في استخدام اسم مستعار.

[2] منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان". الشبكة السورية لحقوق الإنسان، <<http://sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/arabic/SNHR_Methodology.pdf>>

جميع الهجمات الواردة في هذا التقرير، التي ارتكبتها أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا استهدفت مناطق مدنية ولم نوثّق أي وجود عسكري أو مخازن أسلحة في أثناء الهجمات أو حتى قبلها، ولم يتم توجيه أي تحذير من قبل القوات المعتدية للمدنيين قُبيل الهجمات كما يشترط القانون الدولي الإنساني.

ما وردَ في هذا التقرير يُمثِّل الحدَّ الأدنى الذي تمكنَّا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنَّفسية.

ثانياً: النظام السوري لم يسجل مئات آلاف المواطنين الذين قتلهم منذ آذار 2011 ضمن سجلات الوفيات في السجل المدني:

منذ الأيام الأولى لاندلاع الحراك الشعبي في آذار 2011 قتل واختفى/فقد مئات الآلاف من المواطنين السوريين، لكنهم لم يسجلوا رسمياً على أنهم متوفون ضمن دوائر الدولة الرسمية المختصة، وهي دائرة السجل المدني، لقد تحكم النظام السوري بشكل متوحش بإصدار شهادات الوفاة، ولم تتَح لجميع أهالي الضحايا الذين قتلوا سواء على يد النظام السوري أو على يد بقية الأطراف، ولا لأهالي المفقودين والمختفين قسرياً، واكتفى بإعطاء شهادات وفاة لمن تنطبق عليه معايير يحددها النظام السوري وأجهزته الأمنية، وقد تحدثنا في العديد من التقارير السابقة عن إجبار النظام السوري ذوي الضحايا بالإقرار عبر التوقيع على محضر معد من قبل الأجهزة الأمنية يفيد بأن "العصابات الإرهابية المسلحة" هي من قتلت أبناءهم وليس النظام السوري، مقابل الحصول على شهادة وفاة، فلم يفتح النظام السوري أية تحقيقات قضائية حول أسباب وفاة مئات آلاف السوريين، ولم يحاسب أي عنصر أمن، أو فرد في الجيش عن تورطهم في عمليات القتل.

وفي سبيل استخراج شهادة وفاة يستند النظام السوري على ثلاثة أمور:

- يقوم بإعداد تقرير طبي يذكر فيه سبب غير حقيقي للوفاة، مثل أزمة قلبية للمختفين قسرياً في مراكز احتجازه، أو توفي بسبب مقذوفات حربية.
- أقوال مختار الحي الذي يطلب منه أن يؤكد الوفاة، وشهود يؤكدون الوفاة.
- إقرار ذوي الضحايا الذين غالباً ما يكونون بحاجة ماسة للحصول على شهادة وفاة، وفي سبيل ذلك يتجاهلون السبب الحقيقي للوفاة والمتسبب بها.

عبر عمليات الرصد والمتابعة المستمرة، تمكنَّا من تسجيل **ثلاثة أساليب اتبعها النظام السوري في تسجيل أعداد محدودة من الضحايا الذين قتلوا أو من المختفين قسرياً وقتلوا لاحقاً**: وقد فصلنا فيها في تقرير أصدرناه في 19/ آب/ 2022 تحت عنوان "النظام السوري يتحكم بوقائع تسجيل وفاة الضحايا ممن قتلوا/ فقدوا خلال النزاع المسلح منذ آذار/2011 عبر أجهزته الأمنية ومؤسسات الدولة".

نشير إلى أن الغالبية العظمى من الأهالي غير قادرين على الحصول على شهادات وفيات، خوفاً من ربط اسمهم باسم شخص كان معتقلاً لدى النظام السوري وقتل تحت التعذيب، وهذا يعني أنه معارض للنظام السوري. أو تسجيل الضحية كإرهابي إذا كان من المطلوبين للأجهزة الأمنية، كما أن قسم كبير من ذوي الضحايا تشردوا قسرياً خارج مناطق سيطرة النظام السوري.

في 10/ آب/ 2022 أصدر وزير العدل في الحكومة التابعة للنظام السوري التعميم رقم 22 القاضي بتحديد إجراءات حول سير الدعاوي الخاصة بتثبيت الوفاة ضمن المحاكم الشرعية، وتضمن التعميم 5 أدلة يجب التأكد من توفرها من قبل القضاة ذوي الاختصاص في الدعاوى الخاصة بتثبيت الوفاة، كما أوجب على جميع المحاكم ذات الاختصاص بقضايا تثبيت الوفاة التقيد بما ورد في التعميم. وقد تضمن التعميم فرض الموافقة الأمنية على الجهات القضائية لتثبيت دعاوى الوفاة؛ الأمر الذي يزيد من تغول الأجهزة الأمنية، وقد أصدرنا تقريراً استعرضنا فيه تحليلنا لما ورد في نص هذا التعميم من تجاوزات دستورية وقانونية ونتائج تترتب عليه.

ثالثاً: موجز عن أبرز حوادث القتل في آب:

شهد شهر آب ارتفاعاً في حصيلة الضحايا الموثقة مقارنةً بما تم توثيقه في تموز، وقد سجلنا مقتل 91 مدنياً بينهم 28 طفلاً و2 سيدة، قُتل جُلَّهم على يد جهات أخرى. فيما قتل النظام السوري 14 بينهم 7 ضحايا بسبب التعذيب أحدهم طفل، ومن بين الضحايا أحد العائدين من لبنان، وهو كايد فايز رشق، البالغ من العمر 48 عاماً، من أبناء قرية فليطة غرب محافظة ريف دمشق، كان لاجئاً يقيم في أحد مخيمات عرسال في لبنان، وعاد إلى قريته بعد إجرائه تسويةً أمنية مع النظام السوري، قتل يوم السبت 13/ آب/ 2022 إثر إطلاق عناصر من الفرقة الرابعة التابعة لقوات النظام السوري الرصاص عليه لدى مروره من نقطة تفتيش تابعة لها في منطقة المشكونة قرب قرية فليطة، إن هذه الحادثة تثبت مجدداً ما نؤكد عليه في تقاريرنا من أن سوريا بلد غير آمن لعودة اللاجئين.

سجلنا مقتل 73 مدنياً على يد جهات أخرى بينهم 24 قتلوا برصاص لم نتمكن من تحديد مصدره، وتركزت النسبة الأكبر منهم في محافظة درعا، التي شهدت مقتل 11مدنياً برصاص لم نتمكن من تحديد مصدره، كما شهدَ آب استمراراً في وقوع ضحايا مدنيين بسبب الألغام في محافظات ومناطق متفرقة من سوريا، حيث وثقنا مقتل 11 مدنياً بينهم 5 طفلاً، لتصبح حصيلة الضحايا الذين سجلنا مقتلهم بسبب الألغام منذ بداية عام 2022، 101 مدنياً بينهم 50 طفلاً و9 سيدات.

الأربعاء 24/ آب/ 2022 انفجر لغم أرضي تمت زراعته من قبل جهة لم نتمكن من تحديدها في أرضٍ زراعية في قرية سان بريف محافظة إدلب الشرقي، أدى إلى مقتل ثلاثة مدنيين وذلك أثناء قيامهم بقطاف محصول التين، وهم عبد الرحمن العبد الله، وطفله سند، من أبناء قرية أبو رويل جنوب محافظة حلب، والسيد زكوان خليل، من أبناء قرية قميناس بمحافظة إدلب، تخضع المنطقة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

الثلاثاء 16/ آب/ 2022 انفجر لغم أرضي تمت زراعته من قبل جهة لم نتمكن من تحديدها في أرضٍ زراعية تقع بين قريتي كنصفرة والفطيرة بريف محافظة إدلب الجنوبي، أدى إلى مقتل مدنيين اثنين، وذلك أثناء قيامهما بقطف محصول التين، وهما محمد عمر خليل، وصدام داني، من أبناء قرية كنصفرة جنوب محافظة إدلب، تخضع المنطقة لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام.

الأحد 21/ آب/ 2022 قتل تيسير أحمد النظامي، البالغ من العمر 48 عاماً، إثر إطلاق مُسلحين لم نتمكن من تحديد هويتهم الرصاص عليه في بلدة تسيل، وهو من أبناء بلدة تسيل غرب محافظة درعا، ويملك محطة وقود في البلدة، وقد كان ممّن أجرى تسويةً أمنية مع النظام السوري في وقتٍ سابق، تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري عند وقوع الحادثة.

الأربعاء 24/ آب/ 2022 قتلت السيدة عليا علي حميد، إثر إطلاق مُسلحين لم نتمكن من تحديد هويتهم الرصاص عليها في قرية جديدة كحيط، وهي من أبناء قرية جديد كحيط شرق محافظة الرقة، تخضع المنطقة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية عند وقوع الحادثة.

يوم الخميس 25/ آب/ 2022 توفي حسين الدلو، في أحد المشافي التركية مُتأثراً بإصابته قبل يوم واحد، إثر انفجار ذخيرة من مخلفات قصف سابق لم نتمكن من تحديد مصدره، في أثناء عمله في ورشة لتجميع الخردة وصهرها قرب بلدة معرة مصرين شمال محافظة إدلب وهو من أبناء قرية أبو عوجة شرق محافظة حماة، تخضع المنطقة لسيطرة مشتركة بين فصائل المعارضة وهيئة تحرير الشام عند وقوع الحادثة.

كما وثقنا في 19/ آب/ 2022 وقوع مجزرة في مدينة الباب في ريف محافظة حلب الشرقي وذلك إثر قصف راجمة صواريخ ستة صواريخ سقط أحدها على "سوق الخميس" ولم نتمكن من تحديد مرتكبيها بعد، حيث تتراوح لدينا الشكوك بين قوات النظام السوري وقوات سوريا الديمقراطية على اعتبار أن القصف قادم من الجهة التي يسيطران عليها، وما زالت التحقيقات جارية لتحديد الجهة المسؤولة عن الهجوم. أسفر هذا القصف عن وقوع مجزرة راح ضحيتها 15 مدنياً بينهم 6 أطفال كما خلفت أكثر من 30 جريحاً بينهم 11 طفلاً على الأقل وستصدر الشبكة السورية لحقوق الإنسان تقريراً مفصلاً حول هذه الحادثة.

رابعاً: حصيلة الضحايا المدنيين:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في آب مقتل 91 مدنياً بينهم 28 طفلاً و2 سيدة (أنثى بالغة) لتصبح حصيلة الضحايا منذ مطلع عام 2022 حتى أيلول من العام ذاته 745 مدنياً على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

تتوزع حصيلة الضحايا المدنيين الذين قتلوا على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مطلع عام 2022 على النحو التالي:

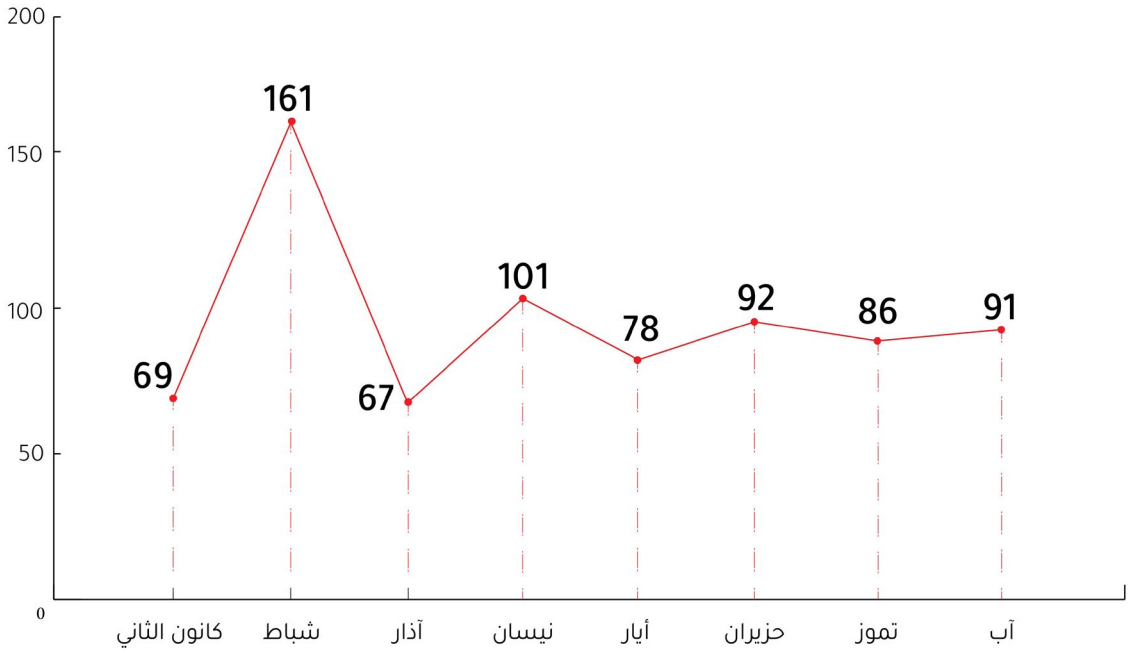

سجلنا في شباط الحصيلة الأعلى للضحايا في عام 2022، بقرابة 22 % من إجمالي حصيلة الضحايا منذ مطلع العام، تلاه نيسان بما يقارب 13 % من حصيلة الضحايا الكلية ومن ثم كل من شهر حزيران وآب بنسبة تقارب 12 % من المجموع الكلي للضحايا.

تتوزع حصيلة القتلى الذين وثقناهم في آب بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

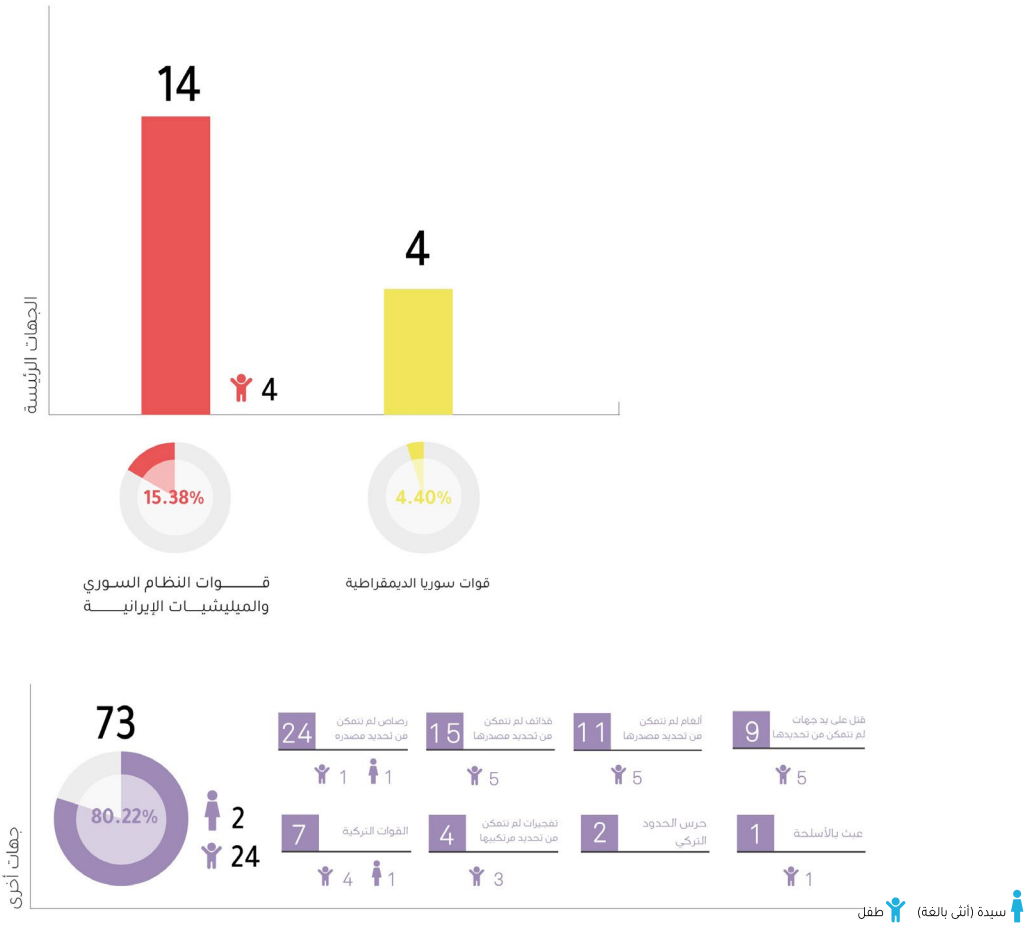

ألف: الأطراف الرئيسة:

- قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):

وثّقنا مقتل 14 مدنياً على يد قوات النظام السوري، بينهم 4 أطفال.

- قوات سوريا الديمقراطية:

سجلنا مقتل 4 مدنيين.

باء: جهات أخرى:

وثقنا مقتل 73 مدنياً بينهم 24 طفلاً و2 سيدة على يد جهات أخرى يتوزعون على النحو التالي:

قذائف لم نتمكن من تحديد مصدرها: 15 مدنياً بينهم 5 أطفال.

ألغام لم نتمكن من تحديد مصدرها: 11 مدنياً بينهم 5 طفلاً.

رصاص لم نتمكن من تحديد مصدره: 24 مدنياً بينهم 1 طفلاً و1 سيدة.

تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها: 4 مدنياً بينهم 3 طفل.

قتل على يد جهات لم نتمكن من تحديدها: 9 مدنياً بينهم 5 أطفال.

عبث بالأسلحة:1 طفل.

حرس الحدود التركي: 2 مدني.

القوات التركية:7 بينهم 4 أطفال و1 سيدة.

توزعت حصيلة الضحايا المدنيين في آب على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة بحسب المحافظات السورية على النحو التالي:

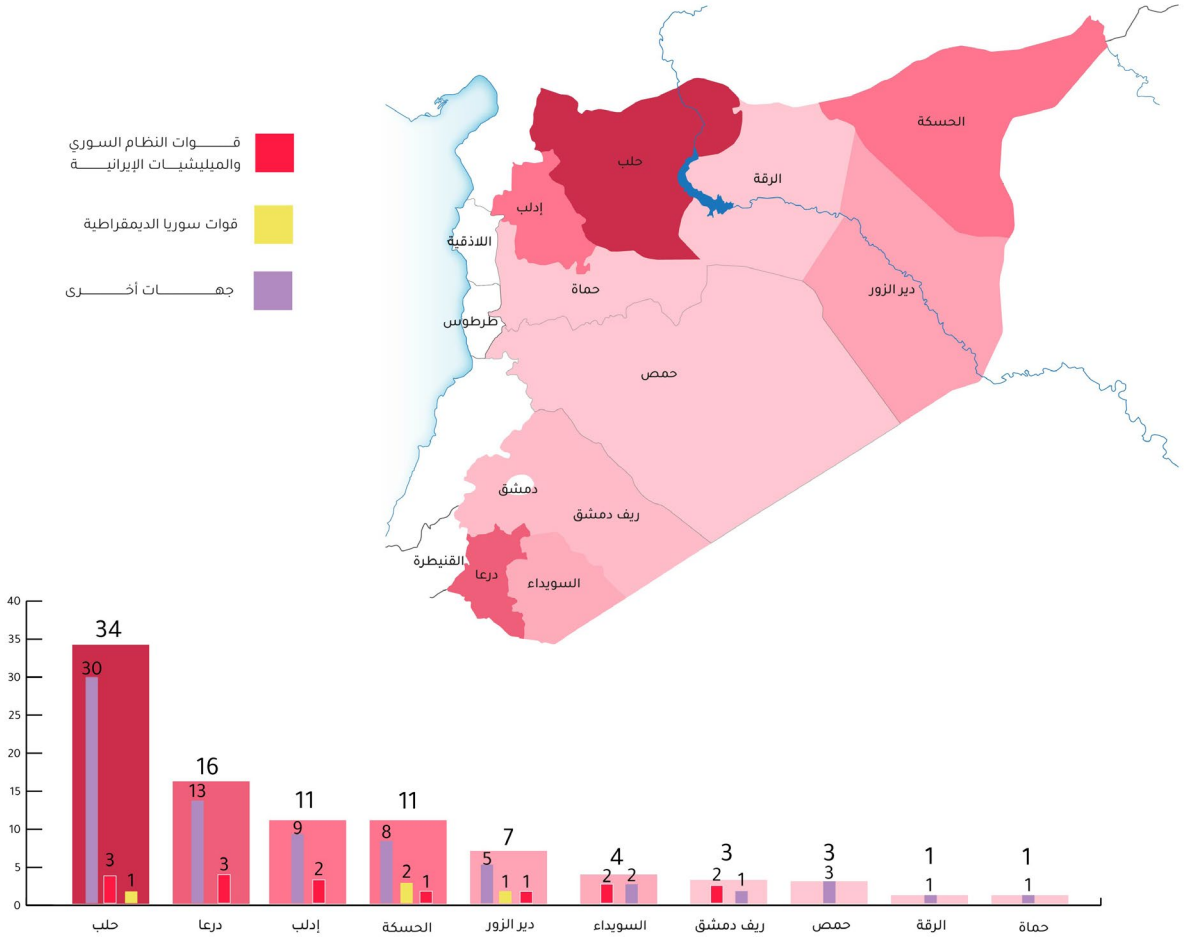

تصدَّرت محافظة حلب بقية المحافظات بقرابة 37 % من حصيلة الضحايا الموثقة في آب، تلتها درعا بقرابة 18 %، ثم كُلٌّ من محافظة إدلب والحسكة بما يقارب 12 % من حصيلة الضحايا في آب، معظم الضحايا في المحافظات قد قضوا على يد جهات أخرى.

خامساً: حصيلة ضحايا التعذيب والكوادر الطبية والإعلامية والدفاع المدني:

ألف: حصيلة الضحايا الذين قتلوا بسبب التعذيب:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في آب مقتل 7 أشخاص بسبب التعذيب على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة، وبذلك أصبحت حصيلة الضحايا بسبب التعذيب 113 شخصاً قتلوا على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مطلع عام 2022 حتى أيلول من العام ذاته.

تتوزع حصيلة الضحايا الذين وثقنا مقتلهم بسبب التعذيب على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مطلع عام 2022 على النحو التالي:

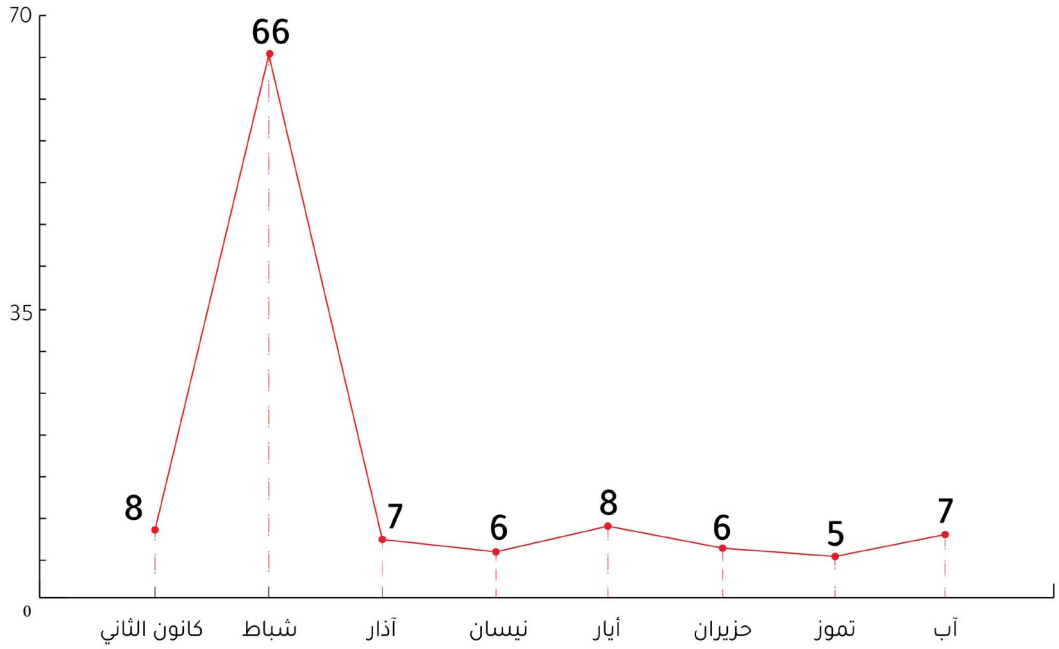

بلغت نسبة الضحايا بسبب التعذيب على يد قوات النظام السوري ما يقارب 89 % مقارنةً بالمجموع الكلي لضحايا التعذيب على يد جميع أطراف النزاع والقوى المسيطرة في عام 2022 وكان شهر شباط قد شهد الحصيلة الأعلى للضحايا تحت التعذيب خلال عام 2022 حيث بلغت نسبة ضحاياه 58 % أي أنَّ أكثر من نصف الضحايا بسبب التعذيب قد قضوا في شهر شباط المنصرم.

تتوزع حصيلة الضحايا الذين وثقنا مقتلهم في آب بسبب التعذيب بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

قوات النظام السوري: 7 بينهم 1 طفل.

نستعرض فيما يلي أبرز الحالات:

صالح أحمد صالح

الطفل صالح أحمد صالح، من أبناء مدينة القامشلي بريف محافظة الحسكة الشمالي، ويقيم في حي الأشرفية بمدينة حلب، من مواليد عام 2008، قامت عناصر شرطة مخفر حي العزيزية بمدينة حلب التي تسيطر عليها قوات النظام السوري يوم السبت 13/ آب/ 2022، في المنطقة الواقعة بين حي الأشرفية ومساكن السبيل بمدينة حلب بالاعتداء عليه بالضرب المبرح والموجه على كافة أنحاء جسده، ثم قامت باعتقاله تعسفياً.

وبحسب المعلومات التي حصلت عليها الشبكة السورية لحقوق الإنسان من قبل الشهود فإن ضباط التحقيق في مخفر حي العزيزية قد وجهوا له تهمة السرقة، ولم تتم عملية الاعتقال عبر مذكرة اعتقال قانونية صادرة عن محكمة/ نيابة عامة، كما لم يتم إبلاغ أحد من ذويه باعتقاله، وتم منعه من التواصل مع ذويه أو مع محامٍ.

تلقت عائلة الطفل صالح في 14/ آب/ 2022 بلاغاً من قبل عناصر شرطة مخفر العزيزة يفيد بضرورة حضور والد الطفل صالح إلى المخفر، ولدى وصوله إلى المخفر تم إبلاغه بوفاة ابنه بعد ادعاء المخفر بانتحاره شنقاً وطلب منه استلام جثمانه دون حصوله على تقرير طبي، وقد رفض والد الطفل استلام جثمانه لحين حصوله على تقرير طبي. وقد تم تسليم جثمانه لذويه من الطبابة الشرعية في مدينة حلب في اليوم التالي 15/ آب/ 2022 بعد تأكيد الطبابة رواية عناصر الشرطة بوفاة الطفل منتحراً.
حصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في 18/ آب/ 2022 على مجموعة من الصور والمقاطع المصورة، تؤكد وتُظهر بشكلٍ واضح تعرُّض الطفل صالح أحمد صالح للتعذيب بطريقةٍ وحشية.

سعيد يحيى جابر الحمد

سعيد يحيى جابر الحمد، من أبناء قرية المسرب التابعة لناحية التبني بريف دير الزور الغربي، اعتقلته عناصر قوات النظام السوري في عام 2018، في مدينة دمشق، ومنذ ذلك الوقت تقريباً وهو في عداد المختفين قسرياً؛ نظراً لإنكار النظام السوري احتجازه أو السماح لأحد ولو كان محامياً بزيارته، الأربعاء 17/ آب/ 2022، أبلغت قوات النظام السوري عبر أحد ضباطها ذويه بوفاته داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة لها، ولدينا معلومات أنه كان بصحة جيدة عند اعتقاله؛ مما يرجّح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية، تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن قوات النظام السوري لم تُسلِّم جثته لذويه.

باء: حصيلة ضحايا الكوادر الطبية:

لم توثق الشبكة السورية لحقوق الإنسان في آب مقتل أي من الكوادر الطبية.

تاء: حصيلة ضحايا الكوادر الإعلامية:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 1 من الكوادر الإعلامية في آب وهو أول اعلامي خلال عام 2022.

أحمد تيسير العيسى الخطيب

أحمد تيسير العيسى الخطيب، ناشط إعلامي وطالب جامعي في كلية الإعلام في جامعة دمشق، من أبناء بلدة الجيزة بريف محافظة درعا الشرقي، يبلغ من العمر 27 عاماً، اعتقلته قوات النظام السوري في نهاية عام 2018، لدى مروره على إحدى نقاط التفتيش التابعة لها أثناء توجهه من دمشق إلى درعا، وكان ممن أجروا تسويةً لوضعهم الأمني في وقتٍ سابق، ومنذ ذلك الوقت تقريباً وهو في عداد المختفين قسرياً؛ نظراً لإنكار النظام السوري احتجازه أو السماح لأحد ولو كان محامياً بزيارته. الثلاثاء 16/ آب/ 2022، عَلِمَ ذووه بوفاته داخل سجن صيدنايا العسكري بمحافظة ريف دمشق، ولدينا معلومات أنه كان بصحة جيدة عند اعتقاله؛ مما يرجّح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية، تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن قوات النظام السوري لم تُسلِّم جثته لذويه.

ثاء: حصيلة ضحايا كوادر الدفاع المدني:

لم توثق الشبكة السورية لحقوق الإنسان في آب مقتل أي من كوادر الدفاع المدني.

سادساً: حصيلة أبرز المجازر:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في آب 1 مجزرة، على يد جهات أخرى، وبذلك أصبحت حصيلة المجازر منذ مطلع عام 2022 ما لا يقل عن 9 مجازر، توزعت بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

ألف: الأطراف الرئيسة:

- قوات النظام السوري: 1
- القوات الروسية:1
- تنظيم داعش :1

باء: جهات أخرى: 6 مجازر، توزعت على النحو التالي:

- قذائف لم نتمكن من تحديد مصدرها: 3
- القتل على يد جهات لم نتمكن من تحديدها: 1
- ألغام لم نتمكن من تحديد مصدرها:1
- رصاص لم نتمكن من تحديد مصدره:1

تسبَّبت المجزرة الموثَّقة في هذا الشهر بحسب فريق توثيق الضحايا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان في مقتل 15 مدنياً، بينهم 6 أطفال.

أ- أطراف رئيسة:

- القوات الروسية: 6 مدنيين بينهم 4 أطفال.

ب- جهات أخرى:

- رصاص لم نتمكن من تحديد مصدره: 5 مدنيين.

نستعرض فيما يلي أبرز الحوادث:

الجمعة 19/ آب/ 2022 قرابة الساعة 10:40 صباحاً، قصفت راجمة صواريخ مصدرها مناطق سيطرة قوات النظام السوري وقوات سوريا الديمقراطية، قرابة 6 صواريخ، استهدفت مدينة الباب بريف حلب الشرقي، تفيد المعلومات أن مصدرها "قرية شعالة"، الواقعة غربي مدينة الباب، وتخضع القرية لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية، إضافةً إلى انتشار قوات النظام وميليشيات إيرانية في موقع "رادار شعالة" في القرية ذاتها، في ريف حلب الشرقي سقط صاروخ وسط شارع عام "سوق الخميس" مكتظ بالمدنيين وبسطات الباعة، في الحي الشرقي من مدينة الباب، أمام محل "فلافل أبو الخير"، فيما سقطت بقية الصواريخ في مناطق مجاورة للسوق منها مدرسة "أرض روم" وحارة اليماني ومنزل لطالبات، تسبب القصف بوقوع مجزرة لم نتمكن من تحديد مرتكبيها بعد وتتراوح لدينا الشكوك بين قوات النظام السوري وقوات سوريا الديمقراطية على اعتبار أن القصف قادم من الجهة التي يسيطران عليها، وما زالت التحقيقات جارية لتحديد الجهة المسؤولة عن الهجوم، وثقنا مقتل 15 مدنياً، بينهم 6 أطفال، وجرح أكثر من 30 بينهم 11 طفلاً على الأقل.

صور تظهر الآثار التي خلفها هجوم أرضي لم نتمكن من تحديد مصدره على سوق الخميس الشعبي في مدينة الباب بريف محافظة حلب الشرقي؛ ما تسبب في وقوع مجزرة في 19/ آب/ 2022

تواصلنا مع شريف دمخلي[3] وهو ناشط إعلامي روى لنا ما حصل يوم 19/ آب/ 2022:

"عند بدء القصف توجهت مباشرة إلى مكان القصف، وقبل وصولي إلى مكان القصف شاهدت في طريقي ضحايا تم إسعافهم من قبل مدنيين إلى مشفى الفتح للأمراض النسائية، ومشفى الماجد، وشاهدت أيضاً نساءً ورجالاً يبكون على أطفالهم، شاهدت سيدة تبكي وتبحث عن طفلها الذي يبعد عنها قرابة 500 متر ولا تعلم ما إذا كان مصاباً أو توفي فقط شاهدت أنهم يحاولون إسعافه، وبعد توجهي إلى السوق حيث سقط الصاروخ الذي تسبب بالمجزرة شاهدت دماراً واسعاً في السوق، الصاروخ سقط في مكان حساس عند منطقة "بسطات" يباع عليها خضاراً وخبزاً وبعض حاجيات البيت بالإضافة إلى مطعم فلافل أبو الخير حيث مكان سقوط الصاروخ من راجمة الصواريخ، توجهت عناصر من الدفاع المدني لانتشال الضحايا كما شاهدت عناصر من الشرطة ساهمت في نقل الضحايا ومساعدتهم أيضاً، المناطق التي سقطت عليها الصواريخ متقاربة جداً، شهدت مدينة الباب يوم السبت 20/ آب/ 2022 إضراباً عاماً حيث أغلقت معظم المحالّ التجارية حداداً على أرواح الضحايا بالإضافة إلى وقفة للتضامن مع الضحايا وذويهم".

[3] عبر تطبيق الواتساب في 20/ آب/ 2022

سابعاً: أبرز المهام التي تقوم بها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في ملف القتل خارج نطاق القانون:

قامت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ عام 2011 ببناء برامج إلكترونية معقدة من أجل أرشفة وتصنيف بيانات الضحايا، الذين يقوم فريق العمل بجمع بياناتهم والتَّحقق منها؛ الأمر الذي مكَّننا بالتالي من توزيع الضحايا بحسب الجنس، والعمر، والزمان، والمكان، وطريقة القتل، ونوع السلاح المستخدم، والجهة التي قامت بالقتل، وعقدِ مقارنات بين هذه الجهات، ويمكننا أيضاً توزيع حصيلة الضحايا بحسب المكان الذي وقع فيه انتهاك القتل، وكذلك بحسب المحافظة التي ينتمون إليها، وهذا بالتالي يُساهم في معرفة كم خسرت كل محافظة من أبنائها، ويُمكِّننا من معرفة النِسَب الأعلى للعنف وفقاً لهذا الانتهاك. ويعمل فريق قسم توثيق الضحايا على تحديث قاعدة البيانات الشاملة باستمرار، وتُحفظ البيانات المضافة إلى قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشكل آمن، ونقوم بتخزين عدة نسخ احتياطية في أماكن مختلفة.

وقد اهتمينا على نحو استثنائي ومنذ عام 2011 بحوادث القتل بحق الطفل والمرأة، ولا تكاد تخلو إحصائية من الإشارة إليهما، وذلك لحساسية هذه الفئات في المجتمع، كما أنها تعطي مؤشراً عن نسبة استهداف المدنيين، وقد قُمنا لاحقاً بإضافة فئات أخرى لها دور بارز في الحراك الشعبي، ولاحقاً في النزاع المسلح مثل الكوادر الإعلامية والطبية والإغاثية وكوادر الدفاع المدني.

قمنا على مدى قرابة أحد عشر عاماً بنشر تقرير يومي عن حصيلة الضحايا، إضافة إلى أخبار يومية عن حوادث القتل، ونُصدر تقريراً شهرياً يرصد حصيلة الضحايا الذين تم توثيق مقتلهم في سوريا في الشهر المنصرم من المدنيين، ومن الضحايا بسبب التعذيب، وتقريراً نصف سنوي، وتقريراً سنوياً، إضافة إلى عشرات التقارير الخاصة التي توثق حصيلة الضحايا الإجمالية أو حصيلة الضحايا على يد أحد أطراف النزاع بشكل خاص، إضافة إلى تقرير شهري وتقارير خاصة ودورية توثِّق المجازر التي ارتكبت على الأرض السورية.

كما أننا قمنا بعكس قاعدة بيانات الضحايا في خريطة ورسوم بيانية تفاعلية على موقعنا الإلكتروني، تمكِّن من عمليات فرز بحسب المحافظة والجنس والمرحلة العمرية والجهة المسؤولة عن القتل، وغير ذلك، وهناك مخططات بيانية عن حصيلة الضحايا الذين قتلوا على يد جميع الأطراف، كما أن هناك مخططات خاصة بحصيلة الضحايا من الأطفال والنساء، ويتم تحديث كل ذلك باستمرار.

كما نرسلُ بشكل دوري استمارة خاصة إلى المقرر الخاص في الأمم المتحدة المعني بحالات القتل خارج نطاق القانون، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، وذلك لحالات القتل التي تمكنَّا من توثيق كامل بياناتها وحصلنا على موافقة الأهالي لإرسالها.

تجدر الإشارة إلى أنَّ الأمم المتحدة اعتمدت في جميع إحصائياتها الصَّادرة عنها في تحليل ضحايا النِّزاع، على الشبكة السورية لحقوق الإنسان كأحد أبرز المصادر، كما وقَّعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم مع منظمة النتائج الإنسانية - Humanitarian Outcomes ضمن مشروع قاعدة بيانات أمن عمال الإغاثة The Aid Worker Security Database (AWSD)- تنصُّ على بناء آلية تنسيق وتعاون مشترك تهدف إلى توثيق وأرشفة ما يتعرَّض له العاملون في الحقل الإغاثي من انتهاكات وعنف. وعقدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان شراكات مع هيئات عديدة في الأمم المتحدة، وحكومات دول لتزويدها بإحصاءات ناتجة عن قواعد بياناتنا، فيما يصبُّ في مسار العدالة وملاحقة المجرمين ومحاسبتهم. إضافة إلى اعتماد الشبكة السورية لحقوق الإنسان لدى عدد واسع من وكالات الأنباء العربية والعالمية، والعديد من المنظمات الحقوقية الدولية.

ثامناً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- أشارت الأدلة التي جمعناها في حوادث القتل إلى أنَّ الهجمات وُجّهت ضدَّ المدنيين وأعيان مدنية، وقد ارتكبت قوات الحلف السوري الروسي جرائم متنوعة من القتل خارج نطاق القانون، بما فيها التَّعذيب حتى الموت، كما تسبَّبت هجماتها وعمليات القصف العشوائي في تدمير المنشآت والأبنية، وهناك أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد بأنَّه تم ارتكاب جريمة الحرب المتمثلة في الهجوم على المدنيين في كثير من الحالات.
- مقتل نسبة مرتفعة من السوريين بسبب الألغام، ولم تكشف أيٌّ من القوى الفاعلة في النزاع السوري عن خرائط للأماكن التي زرعت فيها الألغام وهذا يدل على استهتار بأرواح المدنيين، والأطفال منهم على وجه الخصوص.
- لم يكتفِ النظام السوري بخرق القانون الدولي الإنساني والقانون العرفي، بل طال الخرق قرارات مجلس الأمن الدولي، وبشكل خاص القرار رقم 2139، والقرار رقم 2042 المتعلِّق بالإفراج عن المعتقلين، والقرار رقم 2254 وكل ذلك دون أية محاسبة.
- إن عمليات القصف العشوائي غير المتناسب التي نفَّذتها قوات سوريا الديمقراطية تعتبر خرقاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني، وإن جرائم القتل العشوائي ترقى إلى جرائم حرب.
- إن استخدام التفجيرات عن بعد لاستهداف مناطق سكانية مكتظة يعبر عن عقلية إجرامية ونية مبيتة بهدف إيقاع أكبر قدر ممكن من القتلى، وهذا يخالف بشكل واضح القانون الدولي لحقوق الإنسان، وخرق صارخ لاتفاقية جنيف 4 المواد (27، 31، 32).
- وثقنا حالات قتل خارج نطاق القانون من قبل مختلف القوى المسيطرة بحق السكان الخاضعين لسيطرتها، مما يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

التَّوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2254، الذي نصَّ بشكل واضح على "توقف فوراً أي هجمات موجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية في حد ذاتها، بما في ذلك الهجمات ضد المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي، وأي استخدام عشوائي للأسلحة، بما في ذلك من خلال القصف المدفعي والقصف الجوي".
- إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.
- يجب على الأعضاء في مجلس الأمن التَّوقف عن استخدام حق النقض لحماية النظام السوري، الذي ارتكب على مدى قرابة عشرة أعوام مئات آلاف الانتهاكات، التي تُشكل في كثير منها جرائم ضدَّ الإنسانية وجرائم حرب.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.
- مطالبة كل وكالات الأمم المتحدة المختصَّة ببذل مزيد من الجهود على صعيد المساعدات الإنسانية الغذائية والطبية في المناطق التي توقَّفت فيها المعارك، وفي مخيمات المشردين داخلياً ومتابعة الدول، التي تعهدت بالتَّبرعات اللازمة.
- العمل بشكل جدي على تحقيق الانتقال السياسي وفقاً لبيان جنيف واحد وقرار مجلس الأمن رقم 2254، سعياً نحو تحقيق الاستقرار ووحدة الأراضي السورية وعودة اللاجئين والنازحين الكريمة والآمنة.
- تخصيص مبلغ لإزالة الألغام التي خلفها النزاع السوري من صندوق الأمم المتحدة المخصص للمساعدة في إزالة الألغام، وبشكل خاص في المناطق المستعدة للقيام بهذه المهمة بشفافية ونزاهة.

إلى المجتمع الدولي:

- في ظلِّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التَّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشَّعب السوري، وزيادة جرعات الدَّعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسَّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.
- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي من أجل تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICR2P)" إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمَّ استنفاذ الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية، واتفاقات أستانا، وبالتالي لا بُدَّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.
- إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء محكمة مخصصة لمحاكمة الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب على وجه السرعة لإيقاف مسلسل الإفلات من العقاب الذي امتد على مدى قرابة عقد من الزمن في سوريا.

- السَّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.
- العمل على إعداد مشاريع تهدف لإعداد خرائط تكشف عن مواقع الألغام والذخائر العنقودية في كافة المحافظات السورية؛ مما يسهل عملية إزالتها وتوعية السكان بأماكنها.
- دعم عملية الانتقال السياسي والضغط لإلزام الأطراف بتطبيق الانتقال السياسي ضمن مدة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر كي تتوقف غالبية الانتهاكات ويتمكن ملايين المشردين من العودة الآمنة والمستقرة إلى منازلهم.
- إيقاف أية عملية إعادة قسرية للاجئين السوريين، لأن الأوضاع في سوريا ما تزال غير آمنة، والضغط في سبيل تحقيق انتقال سياسي يضمن عودة تلقائية لملايين اللاجئين.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

- على المفوضة السَّامية أن تُقدِّم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الانتهاكات الواردة في هذا التقرير وغيره من التقارير السابقة، وتسليط الضوء بشكل أكبر على قضية استمرار القتل في سوريا.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

- فتح تحقيقات موسعة في الحالات الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.
- التركيز على مسألة الألغام والذخائر العنقودية ضمن التقرير القادم.
- العمل على تحديد مسؤولية الأفراد داخل النظام السوري المتورطين بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ونشر أسمائهم لفضحهم أمام الرأي العام الدولي وإيقاف التعاطي معهم على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

- جمع مزيد من الأدلة حول الجرائم التي تمَّ توثيقها في هذا التقرير، وتوفير تبادل للخبرات مع المنظمات السورية العاملة في مجال التوثيق وجمع وتحليل البيانات.

إلى المبعوث الأممي إلى سوريا:

- إدانة مرتكبي الجرائم والمجازر والمتسببين الأساسيين في تدمير اتفاقات خفض التَّصعيد.
- إعادة تسلسل عملية السلام إلى شكلها الطبيعي بعد محاولات روسيا تشويهها وتقديم اللجنة الدستورية على هيئة الحكم الانتقالي.
- الدعوة إلى الإسراع في تطبيق تغيير سياسي ديمقراطي يعيد حقوق الضحايا ويجسد مبادئ العدالة الانتقالية.
- لا معنى لأية عملية سياسية في ظل استمرار قصف المشافي والمساعدات الأممية، والسعي نحو الحل الصفري الأمني العسكري من قبل النظام السوري وحلفائه، ويجب على المبعوث الدولي الإقرار بذلك.
- تحميل الطرف المسؤول عن موت العملية السياسية المسؤولية بشكل واضح، ومصارحة الشعب السوري بتوقيت انتهاء عملية الانتقال السياسي.

إلى النظام السوري:

- التَّوقف عن عمليات القصف العشوائي واستهداف المناطق السكنية والمستشفيات والمدارس والأسواق.
- إيقاف عمليات التعذيب التي تسبَّبت في موت آلاف المواطنين السوريين داخل مراكز الاحتجاز.
- الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي والقانون العرفي الإنساني.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قام بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى النظام الروسي:

- التَّوقف التام عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنيَّة واحترام القانون العرفي الإنساني.
- على النظام الروسي باعتباره طرف ضامن في محادثات أستانا التَّوقف عن إفشال اتفاقات خفض التَّصعيد، والضغط على النظام السوري لوقف الهجمات العشوائية كافة، والسماح غير المشروط بدخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة.
- نشر خرائط تفصيلية بالمواقع، التي شنَّت فيها القوات الروسية هجمات بالذخائر العنقودية، وتزويد الأمم المتحدة وإطلاع المجتمع السوري عليها، وهذا يُيسر عمليات إزالة المخلفات التي لم تنفجر بعد.

إلى الحلف (قوات التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية):

- يجب على الدول الداعمة لقوات سوريا الديمقراطية تعليق كافة أشكال الدعم إلى أن تلتزم قوات سوريا الديمقراطية بقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وهذه إحدى مسؤوليات الدول الداعمة لها.
- يجب على قوات سوريا الديمقراطية تشكيل لجنة تحقيق خاصة بحوادث الانتهاكات التي ارتكبتها قواتها والكشف عن تفاصيلها والاعتذار عنها ومحاسبة المتورطين فيها وتعويض الضحايا والمتضررين.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قامت بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:

- ضمان حماية المدنيين في جميع المناطق وضرورة التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، والامتناع عن أية هجمات عشوائية.
- فتح تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت، ومحاسبة المتورطين فيها، والكشف عن نتائج التحقيقات أمام المجتمع المحلي.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قامت بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى المنظمات الإنسانية:

- وضع خطط تنفيذية عاجلة بهدف تأمين مراكز إيواء كريمة للمشردين داخلياً وبشكل خاص الأرامل والأيتام.
- بذل جهود في عمليات إزالة الألغام على التوازي مع العمليات الإغاثية كلما أتيحت الفرصة لذلك.

شكر وتقدير

كل الشكر لجميع الأهالي وذوي الضحايا وأصدقائهم، وشهود العيان والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير.

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

www.snhr.org - info@snhr.org